

## التقرير ذكراً أكثر من نصف العاملين في القطاع العام بطالة مقنعة

# «الشال»: المالية العامة مهددة بـ «حريق»

البيان	البيانات	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
عدد أيام التداول	5	11.5%
مؤشر الشال (قيم 34 شركة)	407.2	8.7%
مؤشر السوق (أسعار)	6,639.4	7.8%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	78,395,403	7.3%
المعدل اليومي (د.ك)	15,679,081	4.9%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	688,570,812	40.2%
المعدل إلى (أسهم)	137,714,162	33.4%
عدد الصفقات	24,395	21.9%
معدل اليومي لعدد الصفقات	4,879	14.1%
	3,689	12.2%
	4,879	11.9%

جدول توضيحي 2

البيان	البيانات	التغير
الأسبوع الثالث	2018/01/18	
الأسبوع الثاني	2018/01/11	
التغير		%
عدد أيام التداول	5	1.0%
مؤشر الشال (قيم 34 شركة)	407.2	1.2%
مؤشر السوق (أسعار)	6,639.4	21.3%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	78,395,403	31.8%
المعدل اليومي (د.ك)	15,679,081	32.2%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	688,570,812	
المعدل إلى (أسهم)	137,714,162	
عدد الصفقات	24,395	
معدل اليومي لعدد الصفقات	4,879	

جدول توضيحي 1

الأسبوع الثالث	الأسبوع الثاني	التغير
2018/01/18	2018/01/11	
16	21	
13	9	
5	4	
34	34	

جدول توضيحي 3

التشغيل الكامل، حينها تصبح منافع النمو عاجزة عن تحسين مستويات المعيشة وخفض مستويات الفقر. تحسن الأداء الاقتصادي سوف يشمل الاقتصاد المتقدمة -O.E.C.D-، وازد التقرير توقعاته لها بنحو 0.4% و 0.2% للسنوات 2017 و 2018 و 2019 على التوالي. لتتفق تقديرات معدلات نموها من 1.6% في عام 2016، إلى نحو 2.3% و 2.2% و 1.9% على التوالي في السنوات 2017 و 2018 و 2019. وتحسن الأداء يشمل أهم الشركاء في منظومة الدول المتقدمة، أي الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل أكبر منطقة اليورو واليابان، وذلك ما يدعم نمو مكونات الاقتصاد العالمي الأخرى.

أعلى معدلات النمو من المقدر أن تحققها أكثر الدول إكتناظاً بالسكان، فالصين مقدر لها أن تحقق معدلات نمو فوق الـ 6% للسنوات الثلاث القادمة، ومعدلات نمو للهند لنفس الفترة تراوح ما بين 7.3% و 7.5% بما يؤهلها قريباً لإحتلال مركز خامس أكبر اقتصاد في العالم. تلك المعدلات العالية تطابق أيضاً على باكستان وبنغلاديش، فالمقدر لبكستان معدل نمو يراوح ما بين 5.5% إلى 6%، وبنغلاديش ما بين 6.4% و 6.7% لنفس الفترة، ومثلهم لاندون نيبسيا. ورغم تحسن الأداء قليلاً، يظل شرهما الصين والهند في الـ "بريكس" -B.R.I.C.S- يحققان معدلات نمو ضعيفة للسنوات الثلاث 2018-2020 بما يراوح ما بين 1.7% و 1.8% لروسيا، وما بين 2% و 2.5% للبرازيل.

التقديرات لأكثر اقتصادات المنطقة، أي الاقتصاد السعودي، تذكر بأنه ربما حقق نمواً ضعيفاً في عام 2017 ويحدود نحو 0.3%، من المقدر لادأته أن يتحسن في عام 2018 ليبلغ 1.2% ثم 2.1% لعام 2019 ثم 2.2% لعام 2020، وتظل معدلات نموه ضعيفة، ومن المقدر أيضاً أن يتحسن الأداء لكل دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنه يظل ضعيفاً وإن تفاوت بشكل كبير من دولة إلى أخرى. ويذكر التقرير بأن أسعار النفط قفدت نحو 47.3% في عام 2014 مقارنة بمستوى أسعاره في عام 2014، ثم قفدت نحو 15.6% في عام 2016، قبل أن تستعيد نحو 23.8% في عام 2017، وربما تكسب نحو 9.4% أخرى في عام 2018، لتبقى شبه ثابتة بعدما، ومن ضمن التوقعات الجيدة في منطقتنا العربية، توقعات التقرير لنمو مرتفع لمصر أكثر دول المنطقة إكتناظاً بالسكان، حيث من المتوقع أن تراوح معدلات نموها للفترة 2018-2020 ما بين 4.5% في أدناها و 5.8% في أعلاها، والأخير معدل مريح إن تحقق.

ولابد من تحذير، وهو أن كل تلك التوقعات تتغير كل بضع شهور، والعالم يعيش مرحلة اضطراب غير مسبوقة، وأي تطور للأفضل أو للأسوأ، سوف يغير كثيراً من أرقام معدلات النمو، والتوقعات الأبعد أكثر عرضة للتغيير. وما ينطبق على العالم ينطبق بشكل أكبر على منطقتنا، فهي تشارك إضطرابات العالم، بينما لها إضطراباتنا الخاصة والأكثر حدة، كما أن حركة أسعار النفط عامل مهين من تأثيراته على معدلات النمو، وهي أيضاً عرضة لعدم الاستقرار.

### الأداء الأسبوعي

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 407.2 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 3.9 نقطة، ونسبته 1% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 20.2 نقطة، أي ما يعادل 5.2% عن إقفال نهاية عام 2017.

قد يبدأ ما بين نهاية الربع الأول وبداية الربع الثاني من السنة الجارية، ويبلغ عدد الشركات المدرجة حالياً في كل من السوق الرئيسي 157- شركة -والسوق الموازي 20- شركة- 177 شركة، وهي الشركات التي سيتم توزيعها على الأسواق الثلاثة، بالإحتكام إلى المعيارين الأهم، وهما القيمة الرأسمالية والسائلة، وأربع إشرطات أخرى أقل أهمية.

السوق الأول، وفقاً للمنتشر من المعلومات، سوف يشمل 16 شركة معظمها كانت تلك التي يشملها مؤشر كويت 15 لخضوعها لنفس المعايير، وبلغت قيمتها الرأسمالية يوم الإعلان نحو 17.1 مليار دينار كويتي، أي أنها تمثل نحو 9% من عدد الشركات المدرجة، ونحو 60% من قيمة الشركات المدرجة حالياً في السوق. في الآن هو ليس إحتمال ترقية شركة من السوق الرئيسي إليه، فالشروط معلنة، ولكن شروط إدراج شركات جديدة وضخمة، حكومية وعائلية وفي الحال، رغم عدم توفر سلسلة تاريخية معلنة لأداء معظمها، ورغم عدم المرور بشروط المدى الزمني للإدراج، وقد تكون تلك إشرطات إدراجها متوفرة ولكن غير معروفة لنا.

السوق الرئيسي من المقدر أن يشمل 148 شركة، ذلك يعني أنه يشمل نحو 83.6% من الشركات المدرجة في السوقين حالياً، ولكن، رغم تفوقه الطائي في النقل العددي، إلا أنه يحوز على 39% من القيمة الرأسمالية للسوقين، أي أن وزن القيمة فيه أقل من نصف وزنه العددي، وتفوقه العددي الكبير في حدود المليون، ويبدو أن العدد اكتسب مزيداً من الغلل بترقية 7 شركات من السوق الموازي إليه، ومن المتوقع أن يكمن معظم المنافس والحركة في السوق الرئيسي، إما بهدف الترقية إلى السوق الأول، أو خوفاً من الهبوط إلى سوق المزايدات، والأخير، هو سوق المزايدات، ويشمل 13 شركة بقيمة رأسمالية بنحو 99 مليون دينار كويتي هبوطاً من أكثر من 500 مليون دينار كويتي عندما كان عدد شركات قطاع الموازي 20 شركة، أي هو سوق صغير جداً، ومتطلبات وتكاليف الإدراج هي الأدنى، وغرضه عدم جرم ان شركة من سيولة محتملة لأسهمها، وربما تمكن أهميته في مستقبله، عندما ترغب شركات صغيرة، وربما صغيرة جداً، وأنتشت إجراءات شبابية، وقد يوفر إدراجها في هذا السوق سبباً للتسهيل أو للتخارج، إلى جانب أن الإدراج فيه يدعم قدرتها في الحصول على تمويل خارجي، ذلك سرد أولي لتنظيم الأسواق، وهو إجراء بات قريب جداً، وإن كنا نرغب في أن يحدد يوم التنفيذ بدلاً من مدى زمني قد يبلغ أسبوعين، والفرص من تحديد يوم للتنفيذ، هو رسالة غير مباشرة بضرورة دقة الإعلانات ونفاذها، وسوف تفهم الرسالة جيداً من قبل الشركات المدرجة، عدا عن ذلك، يبدو أن العمل منظم وإنجازات فريق البورصة جيد.

### الاقتصاد العالمي

يتسق تقرير صادر في 9 يناير 2018 عن البنك الدولي مع رؤية مؤسسات دولية وخاصة أخرى في نظرتة المتفائلة لأداء المستقبل للاقتصاد العالمي، فالتقرير يرفع تقديراته لمعدل النمو في عام 2017 بنحو 0.3% ليصبح 3%، ثم يرفعها برفعه 0.2% لعام 2018 لتصبح 3.1%، ثم يرفعها بمربرات التفاؤل كما يلخصها التقرير، هي، تعافي أكثر من المتوقع لعام 2017 لكل من الاستثمار والصناعة والتجارة، وسنادة إستقرار أسعار السلع الأولية في دعم اقتصادات الدول المصدرة لها، ومع ذلك، يرى البنك الدولي أن ذلك التعافي ظاهرة قصيرة الأمد، فالاقتصادات لا تستطيع التوسع في نموها إن بلغت مرحلة قريبة من

وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط أول أمس قلق السوق من أن تنامي

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 63 سنتا في تداولات اول أمس الجمعة ليليج 65ر40 دولار أمريكي مقابل 66ر03 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول الخميس

◆ **رفع سقف الإقتراض حتى 25 مليار دينار كويتي وعلى مدى 30 سنة قرار ليس في محله**

◆ **قانون التقاعد الذي اقر في 2007 تسبب في اضرار سلبية لقطاع النفط والجيش والحرس الوطني**

◆ **نظام التأمينات الاجتماعية حساس جداً.. بينما يراهن بعض السياسيين على شراء ولاء متقاعدني الحاضر**

◆ **الحل يكمن في خلق فرص عمل حقيقية لـ 420 ألف صغير قادم إلى سوق العمل خلال 15 سنة قادمة**

◆ **الفاقد لن يتقاعد ومن سيرحل أفضل من في القطاع العام ليحل مكانهم «البراشوت» بواسطة نافذين وفاسدين**

بالتاريخ الطبي، فالتاريخ يحدثنا بأن كل النفقات العامة للسنة المالية 1999 / 2000 كان يحدود 4 مليار دينار كويتي، حينها كانت الخدمات الأساسية أفضل والبنى التحتية أكثر كفاءة وأرخص. في الوقت الحاضر، ومستوى النفقات العامة 20 مليار دينار كويتي، تتخلف الكويت في نظامها التعليمي في كل إختيارات مستويات القدرة، وتحديداً في المواد العلمية، ومستوى جامعتها ينخفض، ومبانيها مشتتة ومهترئة، ومبنى شدايدية اليتيم باهظ التكلفة وتحترق مكوناته في كل المواسم، وبات أصحاب شهادات هامة ومعروفين يدرسون في معاهدها. في الوقت الحاضر، نفقاتنا الصحية عالية وخدماتنا الصحية رديئة وفاسدة، ويتدع مشروع ضخم للعلاج السياحي في الخارج، ليس لمستحقه، ولكن لتوزيع العطايا على من لا يستحق على حساب من يستحق. اليوم طرق الكويت مهترئة رغم فائقتها ومزدحمة رغم إتساعها، وحل مأمون لدليل أن طائرنا المتوجهة إلى الولايات كويتي أو نحو ضعف كل النفقات العامة في موازنة 2000 / 1999. ليس في الكويت اليوم مطار بـ 10% من مستوى مطارات بعض الدول المجاورة، ولا نفاظته بمستوى مقبول، ولا أمنه مأمون لدليل أن طائرنا المتوجهة إلى الولايات كويتي أو نحو ضعف كل النفقات العامة، في طائرنا التي كانت رائدة يحسب لمنافستها أي حساب، والقائمة تطول.

وتتخلف الكويت في مؤشر بدء الأعمال وتتخلف في مؤشر التنافسية، وتق الحكومة رسمياً أن كل خطط التنمية التي أعلنها لم تحقق أهدافها، وأداة الحكومة هي كل ما تقدم هو نفاظتها العامة. وربط الإنفاق بالأداء يتطلب واحد من إشرطين، إما أن تضع الحكومة بعد إقرارها بكل ما تقدم، جدولاً زمنياً لعلاج خطايا الماضي، أو أن لا يسمح برفع سقف الإقتراض لها، وعليها أن تقدم مبررات لإصدار قانون بالسماح لها بكل طلب قرض. والقلق يكمن في أن الإقتراض يعتبر هروباً سهلاً من الإلتزام بضبط وترشيد النفقات العامة، وبمراجعة السوابق، الأرجح هو تكرر خطايا الماضي في وقت لم يعد الوضع المالي يحتملها. فالتدابيع ستكون أخطر بكثير عندما يصبح بند سداد أقساط القروض وفوائدها بدأ ثابتاً ومتنامياً ضمن النفقات العامة، وحينها يصبح السقوط في فخ القروض السيادية مسألة وقت.

### بورصة الكويت

سبق لنا أن ذكرنا بأن التنظيم الجديد لأسواق البورصة تطور في الاتجاه الصحيح، فهو إلى جانب خفضه لمخاطر التداول على الشركات الجيدة بعد إنفصالها في سوقين خاصين، فيه حافز ومناقسة مستمران لتطوير الشركات المدرجة لأدائها ودعم السائلة، وفيه تباين في تكلفة الإدراج ومتطلباته، وفيه تشجيع لشركات كبرى حكومية وعائلية على الإدراج، وفيه تطوير لأنظمة التداول، وربما تشجيع بعض الشركات لولوج وظيفية صناعة السوق، ولإزال الطرق طويل لإستعادة الثقة فيه، وللعوامل العامة دور أكبر في صناعتها مثل المتغيرات الجوسياسية الإقليمية والسياسية المحلية، وأوضاع سوق النفط، ونجاح أو فشل الحكومات في التأقلم من تلك المعطيات، ولإزالت البورصة تحتاج إلى تعميق منتجاتها حتى تقوم بدور ملحوظ في تمويل إحتياجات التنمية على المدى المتوسط إلى الطويل.

وتشير المعلومات الصادرة عن البورصة، أن القسم الأول للشركات على الأسواق الثلاثة، الأولى والرئيسي والمزادات، قد تم، وأن مرحلة المراجعة النهائية والتجارب قد بدأت، وأن التنفيذ

الإكتوارية، سوف تؤكد عجوزاتها، سواء بارقام أعلى أو أدنى، مما يعني إختلال توازنها. ولكن، يبقى المهم هو أن نراعي النظر إلى أي مقترح من زاوية أعمق. لا تأخذ في حساباتها فرضيات الواقع الحالي، وإنما متغيرات المستقبل، والمستقبل في ظرف ما سوف يتول إليه مستقبل سوق النفط، سوف يضاعف من أثر خطايا الحاضر. لقد كان زمن إصلاح وديمومة المالية العامة هو زمن رواج سوق النفط كما في التجربة النرويجية، ولكنها فرصة كبيرة ضاعت بعد أن تضاعف حجم النفقات العامة 5 أضعاف في 17 سنة، وسوف يلحق الخراب نظام التأمينات إذا أقرت مثل هذه المقترحات.

### الإقتراض الحكومي

رفع سقف الإقتراض حتى 25 مليار دينار كويتي وعلى مدى 30 سنة قرار ليس في محله، صحيح أن رفع السقف يسهل مهمة الحكومة في اللجوء عند الحاجة إلى الإقتراض بدلاً لتقديم مشروع قانون قد يعرقل لأسباب لها علاقة بآزمة وقتية بين السلطين، وتلك هي القاعدة وليست الإستثناء، ولكن ربطه بإشرطات قاسية كان واجب، فوضع سقف لتلك النفقات شرط، وموازنة النفقات العامة بين جاري وإستثماري وربط الشق الإستثماري منها بتحقيق أهداف التنمية وأهمها خلق فرص عمل مواطنة شرط، ووضع أهداف ردمية لربط نوعية الخدمة المقدمة بتلك الشق النفقات وفساده شرط.

تاريخ الحكومة مع نفاظتها العامة ليس

اسم الشركة	يوم الخميس 2018/01/18	يوم الخميس 2018/01/11	التغير %
بنك الكويت الوطني	450.6	457.3	6.4
بنك الخليج	195.8	193.4	1.2
بنك التجاري الكويتي	375.3	375.3	0.0
بنك الأهلي الكويتي	207.5	222.6	(6.8)
بنك الكويت الدولي	244.9	245.9	(0.4)
بنك الأمان	332.8	331.9	0.3
بنك قطر	311.9	312.9	(0.3)
بنك تمويل الكويت	1465.7	1465.7	0.0
قطاع فهدسوك	451.4	448.9	0.6
الصحة العامة	129.9	129.2	0.5
الإسترات المالية	256.9	247.2	3.9
الإسترات الوطنية	132.1	130.9	0.9
شركة الكويت القابضة	688.6	724.2	(4.9)
السلطان للإستثمار	49.2	48.5	1.4
قطاع الإستثمار	236.2	241.9	(2.4)
كويت تيليكوم	61.5	60.6	1.5
الخليج للتأمين	410.6	376.7	10.8
الأهلية للتأمين	161.3	165.2	(2.2)
برصة تشين	53.3	50.8	4.9
قطاع القابضين	145.2	138.6	4.8
مزارت الكويت	96.5	95.4	1.2
إختراعات المتحدة	155.0	157.0	(1.3)
البرية للخدمات	286.6	288.9	(0.8)
الصناعة الجارية	1352.7	1405.2	(3.7)
قطاع النفط العربي	195.1	198.4	(1.7)
جمهورية الامارات الوطنية	143.8	146.5	(1.8)
سنت الكويت	711.5	711.5	0.0
الخليج للتكاملات والصناعات كثرارية	180.7	183.1	(1.3)
قطاع صناعات عسي	204.9	206.4	(0.7)
إيمسا الكويتية	696.1	709.3	(1.9)
المخازن العمومية	3477.3	3372.5	3.1
شركة رين	812.7	753.4	7.9
شركة سرحي القابضة	35.0	36.0	(2.8)
قطاع الخدمات	1155.8	1105.1	4.6
بنك تجارة البرازيل	187.5	189.2	(0.9)
بنك الصناديق المالية	71.6	71.2	0.6
كوتية للأغذية الإسرائيلية	1039.6	1039.6	0.0
قطاع الأغذية	403.0	403.3	(0.1)
شركة لانسنت والقضية الصناعية	374.5	375.0	(0.1)
سنت الخليج	346.8	338.7	2.4
سنت أم القيوين	588.6	529.8	11.1
إسترات حرس القابضة	234.3	229.9	1.9
المؤسس العم	407.2	403.3	1.0

جدول توضيحي 4